

Distr.: General
1 May 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والعشرون

البندان ٢ و ٨ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

موجز حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي عقدها مجلس حقوق الإنسان للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا*

موجز

أعد هذا الموجز عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٢١، الذي قرر المجلس فيه الدعوة إلى عقد حلقة نقاش رفيعة المستوى، في اليوم الأول من الجزء الرفيع المستوى من دورته الثانية والعشرين، للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، مع التركيز بصفة خاصة على مسألة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل، وكذلك على الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات في هذا الصدد. وعقدت الحلقة الدراسية، التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.13-13485 220513 280513

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة.....
٤	٢٠-٥	البيانات الافتتاحية.....
٤	٦-٥	ألف - الأمين العام.....
٤	١١-٧	باء - المفوضة السامية لحقوق الإنسان.....
٦	١٤-١٢	جيم - وزير الدولة للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.....
٦	١٧-١٥	دال - نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.....
٧	٢٠-١٨	هاء - الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بحقوق الإنسان.....
٨	٣٩-٢١	ثالثاً - بيانات أعضاء حلقة النقاش.....
		ألف - المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي.....
٨	٢٤-٢١	باء - عضو البرلمان التركي وعضو اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.....
٩	٢٦-٢٥	جيم - المدعية العامة السابقة بالمحاكم الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة.....
٩	٢٩-٢٧	دال - المدافعة عن حقوق الإنسان وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي.....
١٠	٣٣-٣٠	هاء - المستشار الخاص للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي.....
١١	٣٦-٣٤	واو - مدير لجنة الحقوقيين الكولومبية وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي.....
١٢	٣٩-٣٧	رابعاً - موجز المناقشة.....
١٣	٦٢-٤٠	

أولاً - مقدمة

١ - في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، وأثناء دورته الثانية والعشرين، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره ٢٠/٢١، حلقة نقاش رفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، مع التركيز بصفة خاصة على مسألة تنفيذهما، وكذلك على الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات في هذا الصدد. وفي القرار ٢٠/٢١، طلب المجلس أيضاً إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنسق مع الإجراءات الخاصة ذات الصلة، والدول وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، بغية ضمان مشاركتها في حلقة النقاش. وطلب أيضاً من المفوضية إعداد هذا الموجز.

٢ - وجمعت حلقة النقاش بين أشخاص من خلفيات مختلفة لديهم وجهات نظر تكميلية بشأن إعلان وبرنامج العمل، بمن فيهم ممثلون رفيعو المستوى، شاركوا في مؤتمر فيينا في ١٩٩٣، وممثلو الآليات أو المؤسسات المذكورة أو تلك التي أنشئت في المؤتمر العالمي وجهات فاعلة جديدة معنية بحقوق الإنسان. وعرضت الحلقة وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة بشأن إعلان وبرنامج العمل، وبصفة خاصة تنفيذه منذ ١٩٩٣، والتحديات المنتظرة. وتمثل هدف الحلقة، من خلال ما جرى من تبادل لوجهات النظر وللتجارب، فيما يلي: (أ) التشديد على الإنجازات والإعلان وبرنامج العمل من المنظورين الموضوعي والمؤسسي؛ و(ب) تسليط الضوء على التطورات اللاحقة من حيث تعزيز آلية حقوق الإنسان مع التركيز على التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في إعلان وبرنامج العمل؛ و(ج) توضيح استمرار أهمية الإعلان وبرنامج العمل وتشاطر الخبرات ووجهات النظر بشأن سبل زيادة تحسين تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل؛ و(د) الاحتفال بإنشاء المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبإنجازاتها بوصفها مثالاً ملموساً على تنفيذ الالتزامات والمبادئ الواردة في الإعلان وبرنامج العمل.

٣ - ورأس المجلس وقام بتوجيه أعماله رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير ريميجيوس أ. هينسل الممثل الدائم لبولندا؛ ونائب رئيس المجلس السفير لويس غاليجوس تشيريوغا، الممثل الدائم لإكوادور. وافتتحت حلقة النقاش بكلمات ألقاها كل من الأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ووزير الدولة للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا، ونائب وزير خارجية الاتحاد الروسي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بحقوق الإنسان. وأعضاء حلقة النقاش هم (أ) السيد أداما دينغ المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي؛ و(ب) السيدة سافاك بافي عضو في البرلمان التركي وعضو اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ و(ج) والسيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة السابقة بالمحاكم الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة؛ و(د) والسيدة هينا جيلاني، المدافعة عن حقوق الإنسان وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي؛ و(هـ) السيد البير ساسون المستشار

الخاص للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي؛ و(و) السيد غوستافو غالون، مدير لجنة الحقوقيين الكولومبية وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي.

٤- وفي مسعى لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى المجلس والسماح لهم بالمشاركة في عمل المجلس على قدم المساواة مع المشاركين الآخرين، تم تمكين هؤلاء الأشخاص من المشاركة في حلقة النقاش هذه. وأثناء المناقشة، تم توفير الترجمة إلى لغة الإشارة والعرض النصّي، والبت الشبكي.

ثانياً - البيانات الافتتاحية

ألف - الأمين العام

٥- شدد الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية، في رسالة بالفيديو، على أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي شريان الحياة للأمم المتحدة وأن اعتماد الإعلان وبرنامج العمل قبل عقدتين نهض بالجهود الرامية إلى تعزيز العمل في مجال حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم. وقد تم تعزيز المبادئ الهامة بما فيها الطابع العالمي لحقوق الإنسان وواجب الدول المتمثل في دعمها. كذلك تم تعزيز وحماية حقوق الإنسان كهدف ذي أولوية للأمم المتحدة. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ قرار بشأن إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق أثنى الأمين العام على المفوضية السامية وعلى المفوضين السامين السابقين على إسهاماتهم التي لا غنى عنها، مؤكداً أنه أينما وكلما انتهكت حقوق الإنسان أو تعرضت للخطر، كان صوتهم متماسكاً وواضحاً وطناناً.

٦- وأعاد الأمين العام إلى الأذهان أن مؤتمر فيينا كان معلماً هاماً. غير أن لا يزال الطريق طويلاً قبل أن تترجم المبادئ إلى ممارسات، ذلك أن حقوق الإنسان وسيادة القانون لا يزالان حلمًا بعيداً بالنسبة لناس كثيرين. كما يرى أن الحلقة تشكل فرصة سانحة للتفكير ملياً في الالتزامات التي تم التعهد بها على مدى السنين وللتساؤل بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها على الفور لتنفيذ هذه الالتزامات بالكامل. وقال إنه لا يمكن أن نتوقع أن تسود الحرية والعدالة والسلام إلا إذا احترمت الكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية لجميع أعضاء الأسرة البشرية احتراماً حقيقياً.

باء - المفوضة السامية لحقوق الإنسان

٧- أعادت المفوضة السامية إلى الأذهان أنها تحدثت في بيانها الافتتاحي بشأن الإنجازات الكثيرة التي حققها المؤتمر العالمي وإسهامه في تنمية وتعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان. كذلك أعادت إلى الأذهان أن المؤتمر قام بدور فعال في إنشاء منصب مفوض سامي لتعزيز

وحماية حقوق الإنسان، وأشارت إلى أنها عندما شاركت في مؤتمر فيينا كممثلة للمجتمع الدولي، لم تتخيل أبداً أنها ستخاطب المجلس كمفوضة سامية.

٨- وشددت المفوضة السامية على أن المؤتمر عُقد في لحظة فارقة من القرن العشرين، في وقت تحول يتميز بتغير النماذج وبفرص جديدة. وأسفر مؤتمر فيينا عن إنجازات دائمة في مجال حقوق الإنسان، وأرسى علاقات قوية فيما بين النشطاء في مجال حقوق الإنسان. إذ إنهم تعرفوا على قيمة التعاون والروابط من خلال المصالح والانقسام بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وقد أنشأت مشاركتهم "هوية حقوق الإنسان" داخل المجتمع المدني، مما زاد الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان وأهمية في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

٩- وأعدت المفوضة السامية إلى الأذهان أن المؤتمر أدى أيضاً إلى تقدير جديد من جانب الحكومات والنشطاء في مجال حقوق الإنسان لانتهاكات حقوق الإنسان القائمة على نوع الجنس، فضلاً عن تقدير جديد من جانب النشطاء في مجال حقوق المرأة لقيمة حقوق الإنسان الدولية. وتمثل التركيز الرئيسي للمنظمات النسائية في الفترة التي سبقت مؤتمر فيينا وأثناءه في العنف ضد المرأة، وهي قضية مستبعدة إلى حد كبير من خطاب حقوق الإنسان نظراً لطابعها الخاص الذي لا يدخل في اختصاص الدول. وقادت المنظمات النسائية الدعوة من أجل التسليم بأن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. ويرجع الفضل في الاعتراف بالصلة القائمة بين الإبادة الجماعية وجرائم العنف الجنسي في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى مؤتمر فيينا.

١٠- وأكدت المفوضة السامية على أنه تم التسليم أيضاً بأهمية الاستماع إلى تجارب هؤلاء الذين تأثروا بشكل مباشر من انتهاكات لحقوق الإنسان. وأدلى عدد من النساء والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين وممثلي الأقليات والمهاجرين بشهادات تتعلق بما تعرضوا له من تجارب، وشم عكس شواغلهم في الإعلان وبرنامج العمل. ووفر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان محفلاً يمكن فيه الوقوف على التحديات التي تواجه حقوق الإنسان والحلول المطروحة. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

١١- وسلطت المفوضة السامية الضوء على أهمية مشاركة المجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة، ولاحظت أن الإعلان وبرنامج العمل اعترف بدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان على المستويات الوطني والإقليمي والدولي وفي تنفيذ صكوك حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تحقق أهدافها النبيلة دون مشاركة من يفترض أنها تساعدهم. وقالت إنه لا يمكن لنا أن نضمن أن عملنا يتصل بشكل وثيق بالحياة الحقيقية لناس حقيقيين إلا بالاستماع إلى شواغلهم. وفي هذا السياق أعادت إلى الأذهان أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه المجلس والأمم المتحدة ككل، هو أن أحياناً ما يتعرض أفراد من المجتمع المدني لعمليات انتقام أو تخويف لأنهم نقلوا عن شواغلهم إلى محافظنا. وشجعت جميع المشاركين على مواصلة جهودهم من أجل مواصلة التصدي لهذه الممارسات غير المقبولة.

جيم - وزير الدولة للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا

١٢- ذكر السيد رينهولد لوباتكا، وزير الدولة للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا، أن في حزيران/يونيه ١٩٩٣ اجتمع ما يزيد على ٧٠٠٠ مشارك، من ١٧١ حكومة وأكثر من ٨٠٠ منظمة غير حكومية، في فيينا للمشاركة في أكبر مؤتمر لحقوق الإنسان بهدف صياغة برنامج مشترك لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وهو ما تم إنجازه من خلال اعتماد الإعلان وبرنامج العمل.

١٣- وسلط السيد لوباتكا الضوء على حقيقة أن حلقة النقاش تعتبر فرصة فريدة لإجراء تقييم لإنجازات مؤتمر فيينا وتحليلها، من أجل الوقوف على التحديات التي تواجه حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات والآليات الرامية إلى تعزيز حقوق وحمايتها في كافة أنحاء العالم. وحدد ثلاثة إنجازات رئيسية للمؤتمر هي: (أ) إنشاء المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأدائها المتميز؛ و(ب) مواصلة التوسع في منظومة هيئات معاهدات الأمم المتحدة؛ و(ج) زيادة عدد وتأثير المقررين الخاصين وغيرهم من العاملين في إطار الإجراءات الخاصة. غير أنه سلم بأن بالرغم من هذا التقدم، لا يزال ضحايا الانتهاكات يطالبون بالعدالة والتعويض، وتظل الموارد لحماية حقوق الإنسان غير كافية. فعلى سبيل المثال، بينما تشكل حماية حقوق الإنسان الركن الثالث في عمل الأمم المتحدة، فهي تتلقى أقل من ٣ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة.

١٤- وطرح السيد لوباتكا الأسئلة التالية: (أ) كيف يمكن تعزيز المفوضية السامية والمفوضية؟ (ب) كيف يمكن تعبئة الموارد اللازمة؟ (ج) ما هو دور الجهات الفاعلة الأخرى مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؟ (د) كيف يمكن كفالة أن تسود العدالة على المستويين الوطني والدولي بالنسبة لضحايا حقوق الإنسان؟ وأعلن السيد لوباتكا في ختام كلمته أن الحكومة النمساوية سوف تنظم مؤتمر خبراء رفيع المستوى في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه في فيينا لتقييم التطورات عبر العشرين سنة السابقة ولصياغة التزامات ذات صلة بالكفاح الرامي إلى تحسين التمتع بحقوق الإنسان للجميع.

دال - نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي

١٥- ذكر السيد غينادي غاتيلو، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، أن نتائج مؤتمر فيينا كانت علاقة على حقبة مميزة. وأضاف أن وثائق مؤتمر فيينا كرسست معايير يتعين علينا أن نسعى للرقى إليها، وأنه لم يكن من قبيل الصدفة أن إعلان وبرنامج عمل فيينا شكل بنداً مستقلاً على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان.

١٦- وقال السيد غاتيلوف إن تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان يمثل عنصراً رئيسياً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وهو السبب الذي من أجله كان الاتحاد الروسي أحد البلدان التي أيدت فكرة عقد حلقة النقاش هذه. وذكر بأنه لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية وثائق فيينا لوضع مفاهيم لحقوق الإنسان، ذلك أنه لأول مرة في التاريخ يتم التسليم بأن

جميع فئات حقوق الإنسان متساوية، وأن يكون هناك اعترافاً حقيقياً بمبدأ عالمية حقوق الإنسان، وبأنه يتوجب على جميع الدول أن تحترم وتقوم بإعمال هذه الحقوق. وذكر أنه من المهم تفعيل العنصر الأخلاقي والمعنوي في معايير وقواعد حقوق الإنسان، وأشار إلى أن حقوق الإنسان هي حقوق لكل واحد منا حيث إنها نابعة من كرامة الإنسان وقيمه.

١٧- واختتم السيد غايتلوف كلمته بالإعراب عن الأمل بأن تعطي الذكرى السنوية العشرون لمؤتمر فيينا زخماً جديداً من أجل التنفيذ الأكثر فعالية لأحكام الإعلان وبرنامج العمل من جانب الدول. وأشار إلى أن المبادئ الهامة الواردة في الإعلان وبرنامج العمل قوامها التعاون والعمل البناء والتعاون المتبادل بوصفها حافزاً للدول على زيادة التفاعل مع آليات رصد حقوق الإنسان، وأن العمل المشترك بين جميع الدول هو أكثر المناهج فعالية لحماية حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم. وذكر أيضاً أن ثمة حاجة إلى اللجوء إلى الحوار وتبادل الممارسات الجيدة من أجل تعزيز إمكانيات المجلس ليكون محفزاً لهذا الحوار.

هاء- الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بحقوق الإنسان

١٨- أشار السيد ستافروس لامبرينيدس الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بحقوق الإنسان إلى أن القوة الأساسية لحقوق الإنسان تكمن في طابعها العالمي، وأن الإعلان وبرنامج العمل أكد على أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يشكّلان شاغلاً مشروعاً للمجتمع الدولي. وضرب بأوروبا مثلاً لقارة نشأ فيها نزاعان عالميان وارتكبت فيها أكبر إبادة جماعية في العالم. وأكد من جديد المفهوم الواضح بأن عالمية حقوق الإنسان تبدأ من المواطن بالرغم من التسليم الصريح بأن داخل كل دولة تحديات في مجال حقوق الإنسان ولديها العزم على معالجتها من خلال مجموعة كبيرة من الآليات على المستوى الوطني مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات المساواة، والمراقبة الداخلية التي تقوم بها المفوضية الأوروبية من خلال ميثاق الحقوق الأساسية، والمراقبة الخارجية التي يضطلع بها المجلس الأوروبي ومحكمة حقوق الإنسان، وآليات الأمم المتحدة مثل الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات.

١٩- وسلم السيد لامبرينيدس بالدور المحوري للمجتمع المدني في رصد حقوق الإنسان وإعمالها، والالتزامات الرئيسية للاتحاد الأوروبي بحماية المجتمع المدني، نظراً لأن دورهما يتمثل في دفع الحكومات إلى توفير حماية أفضل لحقوق الإنسان. وفي حين أن مؤتمر فيينا ذكر بوضوح أنه يجب أن تؤخذ الاختلافات الثقافية والدينية وغيرها في الاعتبار، فلا ينبغي لذلك أن يضعف من حقوق الإنسان العالمية التي يتفق عليها الجميع. وأضاف أن حقوق الإنسان هي اللغة العالمية لمن لا قوة لهم إزاء النسبية الثقافية للأقوياء.

٢٠- وفي ختام كلمته، أكد السيد لامبرينيدس من جديد اقتناعه بأن عالمية حقوق الإنسان هي التزام مستمد من الكرامة الإنسانية لكل فرد، وأكد على أن الاتحاد الأوروبي سيعمل يداً بيد مع أي جهة لتعزيز عالمية حقوق الإنسان من أجل عالم أفضل.

ثالثاً - بيانات أعضاء حلقة النقاش

ألف - المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي

٢١- أبرز السيد آداما ديانغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، حقيقة أن إعلان فيينا يشكّل لبنة في بناء حقوق الإنسان المعاصرة من كل من المنظورين النظري والعملي. أولاً، بتأكيد أنه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يشكّلان مسألة ذات أولوية للمجتمع الدولي، فهو يؤكد مجدداً على مبدأ عالمية حقوق الإنسان. ثانياً، يمثل الإعلان التزاماً شاملاً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وشدد بشكل خاص على أن الفقرة ٢٨ من الإعلان تنص على ما يلي: "يُعرب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عن جزعه لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، ولا سيما تلك التي تتخذ شكل الإبادة الجماعية و"التطهير العرقي" والاعتصام المنهجي للنساء في ظروف الحرب، مما يؤدي إلى نزوح جماعي للاجئين والمشردين. وإذ يدين المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بقوة هذه الممارسات المقيتة، فإنه يكرر المطالبة بمعاينة مرتكبي هذه الجرائم ويوقف هذه الممارسات فوراً".

٢٢- وأشار السيد ديانغ إلى عمليات الإبادة الجماعية في رواندا والبوسنة وشدد على أن القيام بإنشاء المحاكم الدولية، فضلاً عن إنشاء المحاكم الخاصة والمحاكم الوطنية لملاحقة المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، يمثل خطوات هامة في مكافحة الإفلات من العقاب. كما شكّل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة ذات أهمية حيوية أخرى في السعي العالمي إلى تحقيق العدالة.

٢٣- وأشار السيد ديانغ إلى أن إنشاء منصب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية يعتبر التزاماً هاماً من المجتمع الدولي صوب منع الإبادة الجماعية وما يتصل بها من فظائع. ومع ذلك، أوضح أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة في ضوء الثمن الفادح الذي يتم تكبده من الأرواح البشرية التي تزهق عندما تقع الجرائم الفظيعة. وقال إن الملايين من الأرواح أزهقت في السنوات العشرين السابقة وأشار إلى عدة حالات قطرية.

٢٤- واختتم السيد ديانغ كلمته بالدعوة إلى استخدام إعلان فيينا كدليل إرشادي لعملنا في مجال حقوق الإنسان. واعتبر أن مفهوم مسؤولية الحماية الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تطوراً طبيعياً للمؤتمر العالمي لعام ٢٠٠٣. ودعا إلى تجديد الالتزام بتوفير الحماية وقال إنه بالرغم من تعقيد وصعوبة هذه المهمة، علينا أن نبذل قصارى جهدنا للوفاء بالوعد المنادي بألا "يتكرر ذلك أبداً".

باء- عضو البرلمان التركي وعضو اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٢٥- قامت السيدة سفاك بافي، العضو في البرلمان التركي وفي اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعريف بنفسها كشخص من جيل التسعينات وشكرت جميع الذين شاركوا في مؤتمر فيينا في ١٩٩٣ الذي مهّد الطريق أمام أجيال المستقبل، بمن فيهم الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات. وأعدت إلى الأذهان أنه بالرغم من أن التغلب على الانقسامات في ذلك الوقت كان يبدو شبه مستحيل فالاتفاق على الإعلان وبرنامج العمل يشكل إنجازاً رئيسياً. وشددت على أن الإعلان وبرنامج العمل كان لهما دور هام جداً في جعل "التمييز" غير مقبول ومُخزٍ على مستوى الدول. وفي السنوات العشرين السابقة، عززت التطورات والتغيرات التي حدثت في المجتمع الدولي جانب الجهات الفاعلة والإجراءات المتعددة الأطراف العاملة في مجال حقوق الإنسان. وتم القبول بحقوق الإنسان في أحداث السياسة الخارجية بوصفها أقل إثارة للجدول، بعد أن اكتسب المجتمع المدني أهمية أكبر في المشهد السياسي.

٢٦- وشددت على أن حقوق الإنسان ما زالت تثير الجدل وأن هناك حتى الآن عدداً مفرطاً من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لا يعالجها المجتمع الدولي بشكل ملائم. وفي رأيها أن ثمة تحدٍ أقوى بكثير من تغيير القوانين يتمثل في مقاومة التقاليد. وهي ترى أن ليست الدول هي التي تحتاج إلى التوصل إلى توافق فوري في الآراء، وإنما الثقافات والتقاليد هي التي تحتاجه. وأشارت إلى ظاهرة الاعتداءات بالأحماض ضد النساء بعد رفضهن لعروض زواج، أو مقاومة التعدي الجنسي عليهن أو الخلافات العائلية. وبالرغم من القوانين والعقوبات القاسية، ظل عدد الضحايا كما هو أو زاد. وفي معرض إشارتها إلى مسألة تجنيد الأطفال، وقيام الأسر ببيع العرائس الطفلات، أكدت قائلة إننا نقاوم "ثقافة متجذرة" ترى أن هذه الأمور مقبولة. كما أننا ما زلنا نكافح الأحكام المسبقة، والتمييز وجرائم الكراهية التي هي من إرث الماضي. وواجهنا هو إزالة هذه الأعباء حتى لا تقع على عاتق الأجيال المقبلة. وليس هناك في نظرها ما يدعو إلى التطوير القانوني من الناحية المعيارية، فالتركيز ينبغي أن يكون على التنفيذ من خلال التثقيف والمساءلة.

جيم- المدعية العامة السابقة بالمحاكم الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة

٢٧- شددت السيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة السابقة بالمحاكم الجنائية الدولية على أن الإنجاز الرئيسي على صعيد حماية حقوق الإنسان تمثل في إحالة معظم الشخصيات السياسية والعسكرية المسؤولة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية إلى العدالة. وإن إنشاء المحاكم المخصصة كان نجاحاً كبيراً في مجال العدالة الدولية. وأكدت على أن الجيل الأول من المحاكم الجنائية الدولية يبيّن بوضوح أن الإفلات من العقاب لم يعد مقبولاً من المجتمع الدولي، بعد صدور إعلان فيينا. وأشارت بشكل خاص إلى دور

الحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مساءلة المسؤولين عن التطهير العرقي. وقالت إن التطهير العرقي يمثل جريمة ضد الإنسانية وربما أشد أشكال انتهاكات حقوق الإنسان.

٢٨- وحددت السيدة ديل بونتي ستة تحديات تواجه إقامة العدالة: (أ) إحالة كبار القادة والقادة العسكريين إلى العدالة؛ و(ب) الإسهام في تطوير القانون الجنائي والقانون الإنساني على المستوى الوطني؛ و(ج) انتقاء المشتبه فيهم وتحويل المعلومات والحالات إلى المدعين العامين والمحاكم على المستوى الوطني؛ و(د) تعقيد التحقيقات الدولية والملاحقات؛ و(هـ) حماية الشهود؛ و(و) تعاون الدولة.

٢٩- واختتمت كلمتها قائلة إن جهود بناء السلام وبناء الدولة لن تؤدي لا إلى بناء السلام ولا إلى بناء الدولة ما لم تتضمن، منذ بدايتها، عنصر العدالة بحيث يمكن ملاحقة أسوأ انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة من جميع الأطراف، ومن أجل القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب ولتوضح للجميع أن لا أحد فوق القانون.

دال - المدافعة عن حقوق الإنسان وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي

٣٠- أشارت المدافعة عن حقوق الإنسان السيدة هينا جيلاني إلى أن الدعوة إلى المؤتمر العالمي جرت عند منعطف حاسم في النهوض بمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وما زالت التوقعات من المؤتمر قائمة وذات صلة بالموضوع مثلما كانت منذ عشرين سنة مضت. وأشارت إلى حقيقة أن في ذلك الوقت أربكت الثغرات في تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان أولئك العاملين في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وكان من المهم أيضاً لهؤلاء القادمين من بلدان الجنوب ضمان ألا تفقد عالمية حقوق الإنسان جوهرها في خضم المفاهيم المغالى في التشديد عليها والتمثلة في الخصائص الثقافية. وأضافت أن المؤتمر شكل فرصة هامة للنشطاء في مجال حقوق الإنسان، والأكاديميين وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل التفاعل وإضفاء قدر من الاتساق والعقلانية على الدعوة في مجال حقوق الإنسان. وهي تعتقد أن هذه هي بداية لحركة عالمية في مجال حقوق الإنسان تسير في نفس الاتجاه وتوسع الفضاء اللازم لمعالجة الشواغل المتعددة التي يتم الإعراب عنها.

٣١- وأشارت السيدة جيلاني إلى إنشاء المفوضية السامية لحقوق الإنسان بوصفه واحداً من أهم إنجازات المؤتمر. ومما لا شك فيه أن إنشاءها والأسلوب الذي تطورت به عبر العشرين سنة السابقة، أحلّ حقوق الإنسان مكانة أبرز داخل الأمم المتحدة. وأثبتت على قيادة مختلف المفوضين السامين في هذا الصدد. كما أشارت إلى جودة الخدمات التي تقدمها هيئات المعاهدات وآليات الإجراءات الخاصة. وأشارت إلى اعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان وإنشاء آلية معنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بوصفهما خطوتين هامتين تم اتخاذهما في أعقاب إعلان فيينا.

٣٢- ولاحظت السيدة جيلاني أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لم تتوقف. وبالرغم من التقدم المحرز صوب إقامة حكم ديمقراطي، ما زالت الأوضاع السياسية والاقتصادية متقلبة في بلدان كثيرة. ولم تفعل الحكومات شيئاً يذكر لبناء قدرة الدولة على الحماية. وأضافت قائلة إن السياسات المتعلقة بالهوية، والصعوبات الكبيرة في إدارة التعددية والتنوع، وتزايد الفقر وتراجع دور الدولة في توفير الضمان الاجتماعي، كلها أمور تشكل تحديات أمام قدرة منظومة حقوق الإنسان على توفير الوسائل التي من خلالها يمكن إعمال الحقوق.

٣٣- وذكرت السيدة جيلاني أن مؤتمر فيينا لم يكن سوى البداية وأن الضرورة تقتضي المزيد من التنسيق الفعال داخل الأمم المتحدة. كذلك هناك حاجة إلى البناء على الالتزامات المعلنة في مؤتمر فيينا من أجل تعزيز القدرة الجماعية على الحفاظ على الكرامة الإنسانية، ومنع التمييز والعنف، ومواصلة النضال من أجل نظام عالمي يتسم بالمساواة والعدالة والمساواة للجميع.

هاء- المستشار الخاص للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي

٣٤- ذكّر السيد البير ساسون، المستشار الخاص للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، بمشاركته في مؤتمر فيينا كعضو في الوفد المغربي. وقال إنه بإنشاء المفوضية السامية لحقوق الإنسان، انطلقت عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على مستوى المؤسسات الوطنية. وفي ذلك الوقت، كانت هناك حاجة إلى تحديد دور المؤسسات الوطنية كمؤسسات مستقلة عن الحكومة. وذكر أنه في الوقت الحالي لم يعد الأمر يقتصر على وجود أكثر من ٦٠ من هذه المؤسسات، التي تتماشى لوائحها مع مبادئ باريس، والتي هي مستقلة مالياً عن الحكومات، وإنما هناك أيضاً لجنة التنسيق الدولية للمساعدة على تعزيز الموارد المتاحة للوكالات الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٥- وأبرز السيد ساسون حقيقة أن مؤتمر فيينا وفر الزخم، وحفز الآلية التي تتيح التقدم. فلدى المغرب، على سبيل المثال، مجلس وطني لحقوق الإنسان لم يعد ذا طابع استشاري، وحقوق الإنسان منصوص عليها في الدستور المغربي.

٣٦- وقال السيد ساسون إن أحد إنجازات مؤتمر فيينا يتمثل في إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع المواد التي تشمل حقوق الإنسان كي يعرف التلاميذ ما هي حقوقهم وواجباتهم. وذكر أيضاً أن هناك إنجازاً آخر لمؤتمر فيينا، أصبح ممكناً بفضل الموارد المقدمة من المفوضية الأوروبية، ويتمثل في وضع برنامج وطني لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتعميم حقوق الإنسان في الحياة العامة. واختتم كلمته قائلاً إن مؤتمر فيينا لم يكن بداية العملية فحسب، وإنما ما زال يقوم بتوجيه المستقبل.

واو - مدير لجنة الحقوقيين الكولومبية وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي

٣٧- أبرز السيد غوستافو غالون، مدير لجنة الحقوقيين الكولومبية إنجازات مؤتمر فيينا، مثل التسليم بالطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأضيفت إليها الآن الحقوق البيئية والحق في التنمية. وقال إن النقص في التنمية ليس مبرراً لتقليص حقوق الإنسان وأنه يتوجب على الدول تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأشار السيد غالون أيضاً إلى إنجازات المؤتمر فيما يتعلق بالفئات المستضعفة من السكان، مثل السكان الأصليين، والنساء، والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي مجال النزاعات المسلحة، دعا مؤتمر فيينا إلى اتباع نهج شامل ومنسق، ودعا الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية إلى أن تفعل ذلك. وأضاف أن المؤتمر دعا أيضاً إلى ضرورة تعزيز خدمات التعاون الاستشاري والتقني من أجل زيادة التعاون، كما دعا إلى إجراء تقييم دوري للمشاريع وعقد دورات إعلامية سنوية مفتوحة العضوية. وسلط السيد غالون الضوء على أن المؤتمر أيد إنشاء المفوضية السامية لحقوق الإنسان لوضع بنية وإطار حقوق الإنسان موضع التنفيذ. وأوجز التقدم المعياري والمؤسسي الكبير الذي أنجز في مؤتمر فيينا، فيما اعترف بالحاجة إلى صقل النظام العالمي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٣٨- وأضاف السيد غالون قائلاً إنه ما كان ممكناً تحقيق هذه الإنجازات دون مشاركة المجتمع المدني الحازمة والدؤوبة، الذي شارك في مؤتمر فيينا بنحو ٤٠٠٠ ممثل من ما يقرب من ١٤٠٠ منظمة.

٣٩- وحدد السيد غالون خمسة مجالات يلزم فيها على وجه الاستعجال إحراز تقدم. أولاً، من الضروري إنشاء آليات عمل فعالة على مستوى المجتمع الدولي لمنع ارتكاب انتهاكات خطيرة، مثل تلك التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة في نفس الوقت الذي عقد فيه مؤتمر فيينا. وثانياً، هناك حاجة إلى ضمان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وثالثاً، تقتضي الضرورة زيادة ميزانية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وقد تم توجيه هذا النداء بالفعل في مؤتمر فيينا. ورابعاً، ثمة حاجة إلى إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان للتغلب على نواحي القصور في النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان. وخامساً، هناك حاجة إلى التغلب على جانب التنازع بين سياسات الأمن وحقوق الإنسان. واحتتم السيد غالون كلمته قائلاً بأنه سيكون من المفيد تنظيم مؤتمر عالمي ثالث لحقوق الإنسان بعد خمس سنوات، ليتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لمؤتمر فيينا والبناء على ما أنجزه مؤتمر طهران، الذي عُقد منذ ٤٥ سنة.

رابعاً - موجز المناقشة

- ٤٠ - مثل المشاركون في هذه المناقشة الدول الأعضاء في المجلس والدول المراقبة التالية: أوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية (باسم حركة عدم الانحياز)، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والبحرين (باسم المجموعة العربية)، وسلوفينيا (باسم محفل التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان وهي مجموعة تتألف من سبع دول)، وشيلي (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)، والصين (باسم مجموعة البلدان المتماثلة التفكير)، وغابون (باسم المجموعة الأفريقية)، والمغرب (باسم مجموعة الدول الفرانكفونية)، وموزامبيق، والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن المنتدى الأوروبي للإعاقة الذي هو منظمة غير حكومية.
- ٤١ - ولم تتح لأعضاء حلقة النقاش الفرصة للرد على الأسئلة التي أثارها المشاركون نظراً لضيق الوقت. كذلك لم تتح الفرصة لدول أعضاء المجلس، والدول المراقبة التالية لأخذ الكلمة: الأرجنتين، وأستراليا، وألمانيا، وأندورا، واندونيسيا، وإيطاليا، والبرازيل، وتايلند، وتركيا، والجزائر، وجمهورية السودان الجنوبية، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، والسودان، وسويسرا، وسيراليون، وفنلندا، وكوبا، وكوستاريكا، وماليزيا، ومصر، وهولندا. والمنظمات غير الحكومية التالية لم تتح لها فرصة أخذ الكلمة هي الأخرى: الشبكة القانونية الكندية لفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب، والمنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية في بيان مشترك، والتحالف العالمي لإشراك المواطنين، ومؤسسة فرنسا الحريات: مؤسسة دانيال ميتران، والمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

القضايا التي طرحها أصحاب المصلحة

- ٤٢ - أكد جميع المشاركين مجدداً على أهمية الإعلان وبرنامج العمل، مشددين على أنه يمثل معلماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد رأى الكثيرون أنه وثيقة ملهمة واستشرافية بشأن حقوق الإنسان لا تزال صالحة ومحدثة. وكما قال أحد الوفود، فإن الإعلان وبرنامج العمل رسم بالتفصيل المسار الذي كان يتعين أن نسلكه لنكون على الطريق الذي وصلنا إليه الآن.
- ٤٣ - وحدد المشاركون المبادئ المختلفة الهامة الواردة في إعلان وبرنامج العمل. وأشارت وفود بوجه خاص إلى أن مؤتمر فيينا أعاد التأكيد على أن جميع حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة و مترابطة ومتشابكة، وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وأن يعطيها نفس القدر من الأهمية. وقد أسهمت إعادة التأكيد هذه في ضمان معاملة الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بطريقة متكافئة.

- ٤٤- وأكدت بعض الدول على أن وثيقة فيينا بيّنت أنه في حين يتوجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- ٤٥- وشددت عدة مشاركين على أنه، وفقاً للإعلان وبرنامج العمل، فإن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً.
- ٤٦- وبالمثل، تم التذكير بأن الإعلان وبرنامج العمل أكدوا على أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية هما أولى مسؤوليات الحكومات.
- ٤٧- وأكدت عدة مشاركين على أن مؤتمر فيينا شدد كثيراً على مبدأ التعاون الدولي من أجل أعمال حقوق الإنسان. فالإعلان وبرنامج العمل، على سبيل المثال، ينص على أنه يجب اعتبار تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هدفاً ذا أولوية من أهداف الأمم المتحدة وفقاً لمقاصدها ومبادئها، ولا سيما مقصد التعاون الدولي.
- ٤٨- وبوجه عام، أشار المشاركون إلى المساواة والعدالة والكرامة والاحترام والتسامح وعدم التمييز بوصفها مبادئ هامة تم التأكيد عليها من جديد في الإعلان وبرنامج العمل وأوضحوا أن هذه المبادئ ينبغي أن ترشدنا اليوم. وتم التذكير بأن الإعلان وبرنامج عمل فيينا ينص على أن مكان المعوقين هو في كل مكان، وأشار إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها أول معاهدة تعالج في الفترة اللاحقة لمؤتمر فيينا الاستبعاد والتمييز اللذين يتعرض لهما ما يقدر بمليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم.
- ٤٩- وترى بعض الوفود أن الإعلان وبرنامج العمل أعادا التأكيد على الحق في التنمية في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع التسليم، في حملة أمور، بأن إحراز تقدم دائم نحو أعمال الحق في التنمية يستلزم سياسات إنمائية فعالة على الصعيد الوطني، فضلاً عن إقامة علاقات اقتصادية منصفة وهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية على الصعيد الدولي.
- ٥٠- ورأى عدد من المشاركين أن الإعلان وبرنامج العمل يشكلان نقطة حاسمة فيما يتعلق بحقوق المرأة، ولا سيما بخصوص مسألة العنف ضد المرأة.
- ٥١- وشددت عدة دول على أن الإعلان وبرنامج العمل يؤديان دوراً محورياً في إبراز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان بوصفهما عنصرتين أساسيتين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى دعوة الدول إلى اتخاذ عدة تدابير في هذا الصدد، ناشدت الوثيقة الأمم المتحدة دعم التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وأوصت بإعلان عقد للأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان. وتلا هذا العقد البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وهو حالياً في مرحلته الثانية.

٥٢- وفيما يخص منظومة حقوق الإنسان، أشار عدة مشاركين إلى إنشاء منصب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وأثنوا على الدور الذي تضطلع به المفوضة السامية والعمل الذي أنجزته المفوضية على مدى السنوات العشرين السابقة. وقد تم تسليط الضوء بشكل خاص على عمل المفوضية في دعم الإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، وفي توفير المساعدة التقنية ورصد حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم. وهذا أدى إلى الاعتراف بحقوق الإنسان كركن من الأركان الثلاثة للأمم المتحدة. وقد ألحت بعض الوفود على أنه ينبغي أن تتلقى المفوضية موارد كافية من الميزانية العادية لمواجهة العدد المتزايد من الولايات التي تُسند إليها.

٥٣- وفيما يتعلق بتطوير آلية حقوق الإنسان، حرت الإشارة أيضاً إلى مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل.

٥٤- وبالإشارة إلى أن الإعلان وبرنامج العمل يسلمان بالدور الأساسي الذي تضطلع به الترتيبات الإقليمية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ذكرت بعض الوفود التطورات المختلفة على المستوى الإقليمي بوصفها استمراراً لمؤتمر فيينا.

٥٥- كذلك تم تسليط الضوء على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتم التذكير بأن الإعلان وبرنامج العمل يعيدان التأكيد على الدور الهام والبناء الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تم تقديم اقتراح بمواصلة هذه الجهود، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات، لضمان الأداء الفعال والمستقل للمؤسسات الوطنية.

٥٦- كذلك سلط المشاركون الضوء على عدة تحديات.

٥٧- ويتصل أحد هذه التحديات بحالة الأطفال، إذ أُشير إلى أنه وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يموت نحو ثلث الأطفال سنوياً في شتى أنحاء العالم بسبب أمراض تتصل بالتغذية أو بسوء التغذية، بالرغم من التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل.

٥٨- وقالت بعض الدول إنه بالرغم من إعادة التأكيد على عالمية حقوق الإنسان، فما زالت هناك صعوبات وتحديات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مثل تسييس قضايا حقوق الإنسان، أو الانتقائية أو التمييز. وترى هذا الدول أنه لن يتسنى التمتع الكامل بحقوق الإنسان إلا إذا اتحد مختلف أصحاب المصلحة لتأكيد التزامهم بحقوق الإنسان في شتى مناحي الحياة. وينبغي أن يشكل الحوار والتعاون فضلاً عن العمل الإيجابي والبناء النهج المفضل عند معالجة حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق مجلس حقوق الإنسان.

٥٩- وسلط البعض الضوء على الفقر بوصفه مقوضاً لإعمال حقوق الإنسان. وأوضحوا أن التخفيف من حدة الفقر ينبغي أن يشكل الأولوية في عمل آلية حقوق الإنسان، مذكّرين أن الإعلان وبرنامج العمل أعادا التأكيد على أهمية تحقيق تكافؤ الفرص للجميع.

٦٠- وأكدت بعض الدول على الحاجة إلى معالجة التحديات والقضايا القائمة مثل العنصرية والتمييز العنصري والديني والكراهية.

٦١- ووفقاً لما قاله عدد من المشاركين، يحتاج الأمر إلى بذل المزيد من الجهود لترسيخ المراعاة لمنظور حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، رُئي أنه ينبغي إدماج حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٢- وأشار عدد من المتكلمين إلى التعاون والمساعدة التقنية على المستويين الأقاليمي والدولي بوصفهما وسيلتين رئيسيتين لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وينبغي أن تغطي هذه المسائل بالاهتمام والموارد الملائمة لتمكين المفوضية من العمل في هذا المجال. وتمت الإشارة إلى أن التعاون الدولي كان له دوره الحاسم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ورأى البعض أن التعاون البناء، والحوار المتكافئ والقائم على الاحترام المتبادل وتبادل أفضل الممارسات يجب أن تشكل المبادئ الرئيسية للعمل الذي يضطلع به المجلس.